جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصريه
كلية العلوم السياسية
قسم النظم السياسية والسياسات العامة

النظام السياسي في المملكة المغربية

إعداد
أ.م.د ناظم نواف ابراهيم

النظام السياسي في المملكة المغربية

طبيعة النظام الوراثي في المملكة المغربية

لتوضيح طبيعة النظام الوراثي وكيفية إنتقال السلطة الملكية فيه قبل وبعد الإستقلال, وبيان أسس شرعية سلطة الملك, سنقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع وفق ما يأتي:

الفرع الاول

الوراثة في المغرب

بعد وصول العباسيين إلى حكم, بدأت الأمبراطورية العربية بالتقوّض, والمغرب من ضمن المناطق التي إنفصلت تحت قيادة المولى إدريس الأول في القرن الثامن الميلادي, ومملكة المغرب تأسست في منطقة سجلماسة خلف جبال الأطلس(*), ثم توالى الحكام عليها من مختلف الأسر حتى وصول الحكم إلى العلويين الذين يحكمون المغرب حالياً, فأنتقل العرش من الأدارسة إلى المرابطين, ثم إلى الموحدين, ثم المرينيين, ثم السعديين, ثم العلويين, وكانت السلطة تنتقل بالوراثة في هذه الأسر, وكل أسرة إنتهى حكمها نتيجة الإختلالات الداخلية والتدهور الإقتصادي للمجتمع, الأمر الذي يدفعهم إلى الثورة على الحاكم ومناصرة آخر من أسرة أخرى[1].

ولكي لا نخوض أكثر في الأحداث تأريخية سنبحث في المرحلة التي تبلورت فيها الدولة المغربية الحديثة, والتي بدأت منذ عام1927 حينما إنتقل العرش إلى السلطان (محمد الخامس بن يوسف) نتيجة لوفاه أبيه, والذي نفي من قبل سلطة الحماية الفرنسية إلى مدغشقر, نتيجة تعاونه مع الحركات القومية التي تعمل ضد الإستعمار الفرنسي, لكن وبسبب حدوث إضطرابات وعدم إستقرار للأوضاع, قررت السلطات الفرنسية إعادته إلى الحكم ومنح الدولة المغربية الإستقلال الكامل في1956م[2]. وأستمر حكمه من عام1927 وحتى عام1961, ثم بعد وفاته إنتقل العرش إلى ولده وولي عهده السلطان الحسن الثاني من عام1961 وحتى عام1999, إذ حصل في فترة حكمه تحويل الوراثة من تقليديه(عرفيه) إلى وراثة دستورية بعد أن تم الإستفتاء والموافقة على أول دستور في المغرب لعام1962م, وبعد أن توفي الملك الحسن الثاني في الرباط عام1999م, إنتقل العرش إلى ولده من بعده الملك محمد السادس في عام1999 وحتى وقتنا الحاضر, والذي جعل إبنه ولياً للعهد الحسن الثالث الذي ولد في 2003/5/8[3]. والجدول رقم(1) يوضح سير الخط الوراثي في المملكة المغربية منذ1927 وحتى عام2016.

الجدول رقم(1) يوضح ملوك المغرب خلال المدة(1927-2016)

رئيس الدولة/الملك	تولى السلطة	إنتهاء حكمه	سبب الإنتهاء
محمد الخامس بن يوسف	1927	1961	وفاة
الحسن الثاني بن محمد الخامس	1961	1999	وفاة
محمد السادس بن الحسن الثاني	1999	-	-

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر: صلاح زرتوقة, أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية, مصدر سبق ذكره, ص240.

(*) تقع المملكة المغربية في أقصى شمال غرب افريقيا, بين خطي عرض (36°-28°) شمالا, وتطل بساحل طويل بمسافة أكثر من(1200 كم)على المحيط الاطلسي في غربها، إما من جهة الشمال فتطل على البحر الأبيض المتوسط بطول(450 كم) وفي أقصى شمالها مدينتي سبتة وطنجة تشرفان على مضيق جبل طارق, الذي يحدها شمالاً مع البحر الابيض المتوسط، وفي الجنوب موريتانيا، وشرقا الجزائر، وتبلغ مساحة المغرب(44655 كم). ينظر: فرح كريم ماذي, دور الأحزاب في التنمية السياسية: المغرب إنموذجاً, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة المستنصرية-كلية العلوم السياسية, 2015, ص92.

(1) للمزيد من التفصيل حول الأسر التي حكمت المغرب ينظر: المغرب الأقصى: مراكش قبل الحماية وعهد الحماية وإفلاس الحماية, مكتب المستندات والأنباء: الطبعة العربية, المغرب, 1951, ص ص16-26.

(2) جوزيف كشيشيان, السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية, ترجمة: محمد الحارثي, رياض الريس للكتب والنشر, بيروت,ج2, 2013, ص224.

(3) صلاح زرتوقة, أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية, مصدر سبق ذكره, ص240.

التطورات السياسية في المغرب

بعد كفاح متواصل من قبل الملك والحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال تم نيل الاستقلال في عام1956م لدولة المغرب العربية وخروج الفرنسيين والإسبانيين, لتبدأ مرحلة جديدة من التحديات التي تُلقى على كاهل النخب السياسية في المغرب, لكن هذه التحديات كانت البداية لرسم صورة النظام السياسي المغربي وطبيعته, وهذا مالم ترغب به الحركة الوطنية, إذ تحول الإنسجام بين الملك والحركة الوطنية قبل الأستقلال إلى صراع بعد الأستقلال, نتيجة الأختلاف في الرؤى التي يجب أن يكون عليها النظام السياسي, فالحركة الوطنية التي أعطت للملك النفوذ والدعم وجدت نفسها قد منحته تفويض التصرف بمستقبل الدولة من حيث لا تعلم, حتى صار الملك ينظر إلى نفسه فوق التكتلات والمصالح السياسية[4]. والملك محمد الخامس المدعوم بالشرعية التاريخية والدينية إتخذ مجموعة من التدابير التي تجعله يسيطر على المقومات الفعلية للحكم التي لدى ممثل الحركة الوطنية(حزب الأستقلال), وذلك من أجل بقائه في قمة الهرم السلطوي, فاول ما لجأ إليه هو تجريد حزب الاستقلال من المناصب العسكرية والأمنية وتكريس مبدأ التعددية الحزبية, وإيجاد احزاب جديدة مستعدة للتعاون مع القصر الملكي, وهذا ما أضعف حزب الاستقلال وجعله يتحول إلى حزب معارض[5]. والملك محمد الخامس كان يرى بأن أفضل نظام للمغرب هو النظام الديمقراطي في إطار ملكية دستورية, وإشراك الشعب في مؤسساته التمثيلية المنبثقة عن الانتخابات, لكن هذا يجب أن يأتي بمراحل تطورية وليس دفعة واحدة, لذا فأول ما لجأ إليه هو إنشاء وزارة حربية وبعض الوزارات, كما قام بإنشاء مجلس وطني كهيئة استشارية, مكون من76 عضواً برئاسة الملك نفسه, وفي اواخر عام 1960 من اجل استكمال التطور السياسي الذي كان يسعى إليه شكل الملك مجلس دستوري لصياغة دستور للبلاد, لكن فشل هذا المجلس بسبب الاختلافات داخله وبين الأحزاب الساسية فيما بينها[6].

وبشكلٍ عام تميزت الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية بقيادة الملك محمد الخامس بوجود ازمات حكومية ناتجة عن غياب معايير ضبط وتعيين الحكومات المتعاقبة, وعدم تحديد اطار الاختصاصات الملكية أو الحكومية, فحزب الأستقلال الفاعل الرئيسي كان يرى بضرورة وجود حكومة منسجمة, وهذا مالم يرضي الملك الذي كان يسترشد بوضعه القانوني الذي يخوله بممارسة السلطات وإشراك الفاعلين السياسيين, مع احتفاظه بسلطة توجيه السياسية العامة في البلاد على كافة الميادين[7]. وأستمر هذا الوضع دون تطور حتى وفاة الملك محمد الخامس عام1961 إثر عملية جراحية, فأنتقل الحكم إلى ولده الحسن الثاني, الذي توقع الكثير من المراقبين بأن الدولة المغربية ستنهار بعد رحيل قائدها ورمزها الوطني محمد الخامس[8]. والمرحلة التي حكم فيها الملك الحسن الثاني كانت فترة البناء المؤسسي للدولة المغربية, والتي بدأت منذ1961 وحتى عام1999, فهذه المرحلة كانت مليئة بالأحداث وعدم إستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية, لذا سنقسم مرحلة حكم الملك الحسن الثاني الى مرحلتين: الأولى إمتدت من أول وصول الحسن الثاني للحكم في1961 وحتى عام1990, والثانية بدأت من عام1990 وحتى عام1999, وذلك يتمثل بالآتي:

- **المرحلة الأولى: التطورات السياسية والاجتماعية خلال المدة(1961-1990):**

واجه الملك الحسن الثاني خلال وصوله إلى الحكم عدة تحديات, تعامل معها بأسلوب تكاد سياسته تكون من إمتداد لسياسة والده محمد الخامس, إذ واجهته مجموعة من المطالب الشعبية والنخبوية التي تدعو إلى إنشاء دستور للبلاد, واستجاب الملك لذلك المطلب فأصدر الوثيقة الدستورية في عام1961 الذي عده القانون

---

(4) واتر بوري, مصدر سبق ذكره, ص91; وكذلك ينظر: أحمد بعلبكي وأمجد مالكي وآخرون, جدليات الإندماج الأجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2014, ص683.

(5) علي سليمان صايل, النظام السياسي في المملكة المغربية: قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستوري, مجلة الدراسات الدولية:جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية, العدد53, 2012,ص41; وكذلك:

Lise Storm, Democratization in morocco, Routiedg, USA,2007, pp:14-15.

(6) غسان كريم مجذاب, دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد34, 2011, ص152.

(7) يوسف شويحة, دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر3-كلية العلوم السياسية والإعلام-قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2012, ص ص53-54.

(8) C.R.Pannell, opcit, p:185.

الأساسي للبلاد, فعُرضت على الاستفتاء العام وتم قبولها رسمياً في1962/11/7, ودخلت البلاد في اول تجربة دستورية لها, وتمت الانتخابات النيابية لأول مرة في 1963/4/13 وحصلت جبهة الدفاع على الدستور على الاغلبية البرلمانية (69) مقعداً من أصل(144)مقعداً، برئاسة أحمد كيدان مساعد الملك, إلا أن الجبهة لم تستطع تشكيل الحكومة بمفردها لعدم توفر الاغلبية الكافية, وحصل حزب الاستقلال المعارض على(44) مقعداً ورفض المشاركة في الحكومة, وعلى أثر هذه الصعوبات لجأ الملك الحسن الثاني إلى رئاسة الحكومة بنفسه في 1964/7/19, وبتأزم الاوضاع بين السلطة الملكية والأحزاب المعارضة وأحداث الدار البيضاء في1965 لجأ الملك الى إعلان حالة الطوارئ وحل المجلس النيابي وتركز كافة الصلاحيات بيده مع تجميد الحياة السياسية لخمس سنوات[9]. ولأن الملك كان يعلم أن الوضع لن يستقر على هذه الحالة فقرر إلغاء الأحكام العرفية وصياغة دستور جديد للبلاد قلص من خلاله من صلاحيات البرلمان, وجعله مجلساً واحداً, مع تركز سلطات اساسية للملك, وعُرض الدستور الجديد على الاستفتاء العام في1970/6/14 وحصل على الموافقة الشعبية, إلا أن المعارضة السياسية لم تكن راغبة بهذه الأصلاحات كونها اقل نضوجاً من الدستور السابق, فطالبت بزيادة دور البرلمان الممثل عن الشعب واعطاءه دور معارضة سياسات الحكومة, وفعلاً استجاب الملك لذلك وفتح أبواب الحوار مع الاحزاب وأعلن دستور1972, الذي أظهر من خلاله مرونة تجاه المعارضة التي أتيح لها أن تعبر وتنتقد سياسات الحكومة بحرية أكثر من السابق[10].

وبشكل عام عانت المغرب خلال هذه الفترة حالة من عدم الأستقرار وموجات من التظاهرات والأضطرابات التي اتسمت اغلبها بالعنف, حتى وصلت الى تهديد شرعية النظام الملكي, وكانت هذه الاحداث نتيجة حتمية لسلسلة من التراكمات التي افرزت تناقضات غير قابلة للتعايش, وعلى مختلف الأصعدة: الأجتماعية والأقتصادية والسياسية, مما خلفت ازمات دفعت باتجاه أحداث تعرف بانتفاضة 1981/6/20 ضد زيادة الأسعار للمواد الإستهلاكية, وانتفاضة الخبز في عام1984, وانتفاضة 1990/12/14 للمطالبة بالعدالة الاجتماعية[11].

- **المرحلة الثانية: التطورات السياسية خلال المدة(1990-1999):**

تمثل هذه المرحلة بداية التحول الديمقراطي في الدولة المغربية, إذ مجموعة من العوامل السياسية والأقتصادية والاجتماعية قد فرضت نفسها على سياسة الملك ليستجيب للمطالب الشعبية والنخبوية, فالصراع قبل هذه المرحلة كان بين السلطة الملكية والاحزاب المعارضة, أما في هذه المرحلة فتحول الصراع بعد اتحاد بعض المطالب الشعبية مع مطالب الأحزاب السياسية المعارضة ضد السلطة الملكية[12]. وأبرز تلك الاحداث التي جعلت الملك يؤمن بالتحول الديمقراطي هي أحداث ذات طابع داخلي وخارجي, تتمثل بالآتي:

-التغيرات ذات الطابع الداخلي: هي تغيرات اجتماعية واقتصادية, فالمغرب منذ الاستقلال ارتكزت سياساتها الاقتصادية نحو تعميق دور الدولة في الأستثمار والصناعة, وهذا في الوقت الذي كانت تعتمد فيه المغرب على الفوسفات المرتفع الأسعار في السوق العالمية, لكن مع إنخفاض أسعار الفوسفات وجدت المغرب نفسها غير قادرة على تمويل مشاريعها, فأضطرت التوجه الى الاقتراض من البنوك المالية الدولية ماسبب اختلالات في السياسات المالية للدولة, وأثر ذلك بشكل أساسي على البنية الأجتماعية ومعيشة المواطنين مما دفعهم للخروج بتظاهرات شعبية صاخبة.

-التغيرات ذات الطابع الخارجي: أبرز التغيرات في الساحة الدولية هو إنهيار الأتحاد السوفيتي وإنهاء الحرب الباردة, وتحول معظم دول العالم إلى الديمقراطية, كما ان الشراكة الاوربية رفضت دخول المغرب إلا أن

---

[9] نيكولاي هوفهانسيان, تاريخ البلدان العربية: عصر الأستقلال والسيادة الوطنية(1918-2005), ج4, ترجمة: ألكسندر كشيشيان, شركة برينت للتوزيع والنشر, حلب, 2011, ص152.

[10] غسان كريم مجذاب, مصدر سبق ذكره, ص153; وكذلك ينظر: يوسف شويحة, مصدر سبق ذكره, ص55.

[11] أسعد طارش عبدالرضا, التحولات الديمقراطية في البلدان العربية: المغرب العربي انموذجاً(1990-2009), مجلة العلوم السياسية-جامعة بغداد, العدد 45, 2012, ص86; وكذلك حول الحركات والتظاهرات الشعبية في دولة المغرب ينظر: تامر خرمة وربيع وهبة وآخرون, الحركات الأحتجاجية في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط2, 2014, ص130.

[12] تامر خرمة وربيع وهبة وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص141.

يقام نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان في المغرب, كما ان البنك الدولي إشترط على المغرب بأن تعيد هيكلة إقتصادها والبدء بعملية التحول الديمقراطي[13].

ونتيجة لهذه التغيرات الداخلية والخارجية قرر الملك إجراء عملية الإصلاح في مختلف المجالات وأبرزها السياسية, وجاء التعديل الدستوري لعام1992 بعد تقديم قوى المعارضة مذكرة إلى الملك الحسن الثاني في1992/6/19, إحتوت المذكرة على مجموعة من المطالب وأبرزها التغيرات الدستورية والسياسية وتكريس مؤسسات ديمقراطية قائمة على الفصل بين السلطات, واحترام حقوق الانسان, فوافق الملك على المذكرة وقدم مشروع الدستور للأستفتاء الشعبي في 1992/9/4, وحصل على تأييد 99,96%[14].

والجدير بالذكر أن دستور1992 قد غفل مجموعة من المطالب التي كانت تنادي بها الكتلة الوطنية, مما دفع بها للمطالبة مرة اخرى بضرورة إجراء تعديلات دستورية تراعي مطالبهم وأكثر ديمقراطية, فتم الأتفاق بين الملك والكتلة الوطنية حول التعديلات الدستورية حتى1996/12/12 وصدور دستور جديد للبلاد عرض على الاستفتاء العام وتمت الموافقة الشعبية عليه, وبشكل عام المراجعتين الدستوريتين خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين قد أظهرت من خلالهما المؤسسة الملكية إنفتاحاً على المعارضة لم يشهد له سابق, لاسيما بعد تشكيل حكومة التناوب السلمي على السلطة عام1998 بزعامة رئيس المعارضة عبدالرحمن اليوسفي الذي جاء بتوافق ملكي حزبي وليس بأغلبية برمانية[15].

ولم تتوقف المطالب الإصلاحية على التنظيمات الحزبية المعارضة فقط بل شملت منظمات المجتمع المدني والشباب المغربي, إذ نشر مقطع فيديو على شبكة التواصل الأجتماعية في المغرب يظهر مجموعة شباب يدعون إلى التظاهر في20/فبراير/2011, وهذا تزامناً مع ثورات الربيع العربي في مصر وتونس, وقد ساندت هؤلاء الشباب حوالي(20)هيأة حقوقية, فضلاً عن إنظمام حركة العدل والأحسان(الحركة الاسلامية المعارضة), ورفعت حركة20/فبراير/2011 شعارات تطالب بدستور ديمقراطي جديد يجسد الإرادة الحقيقة للشعب, وإرساء الملكية البرلمانية, وقضاء مستقل وعادل, والقضاء على الفساد[16]. وفي خضم هذه الاحتجاجات شكل الملك محمد بن الحسن الثاني(محمد السادس) لجنة ملكية لمراجعة الدستور, تتكون من(19) عضواً سياسياً وجامعياً, تعمل هذه اللجنة على التشاور مع الاحزاب السياسية وجماعة المصالح لصياغة دستور جديد للبلاد, كما شكل جهاز سياسي لمتابعة عملية الإصلاح الدستوري, وتشاورت اللجنة مع(100)هيأة حزبية ونقابية, ثم عرضت الوثيقة الدستورية على الاستفتاء الشعبي العام2011/6/1 وتمت الموافقة على الدستور بواقع96,49% قبول[17].

من خلال ما تقدم نرى أن المملكة المغربية شهدت عدة دساتير, لكن ما يسترعي الإنتباه هو أن المؤسسة الملكية كانت قد وضعت نفسها كسلطة تأسيسية أصيلة فوق السلطات, وهي صاحبة المبادرة في التغيرات الدستورية, ومن ثم إنها تحدد قواعد اللعبة السياسية وتحتكر المسار العام بتقييمها الخاص, ناهجةً التدرجية في الإصلاح والتعديل الدستوري, كما أن التعديلات الدستورية لم تأتي كسمة للتطور الدستوري بقدر مجيئها كحل لأزمات كادت تسقط النظام الملكي, كما أن الدساتير خلال المرحلة الأولى كانت ممنوحة من قبل الملك للشعب, وكل ما كان يشارك فيه الشعب هو فقط الموافقة على الدستور بالإستفتاء العام الذي هو أيضاً محط شك وعدم النزاهة في نتائجه, لكن نتيجة لضغوط تعرضت لها المؤسسة الملكية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين حاولت تقدم بعض التنازلات التي لا تمس جوهر المؤسسة الملكية, فضلاً عن ذكر الدساتير بالإعتراف بالتعددية الحزبية إلا أن هذا لا يعني تعددية سياسية فاعلة, بل بقي الجانب القيمي محصور فقط في المؤسسة الملكية التي ترسم قواعد اللعبة السياسية وتأتي الأحزاب منفذ لا أكثر, فالجانب القيمي تم تغييبه, بما له من دور يشاع من خلاله إحترام التعدد والتنوع السياسي, كما أن الاطراف الحزبية الداعية إلى المزيد

---

[13] شهرزاد صحراوي, هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية(تونس,الجزائر,المغرب), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2013, ص ص87-89.

[14] شهرزاد صحراوي، المصدر سبق ذكره, ص90.

[15] أسعد طارش الرضا, مصدر سبق ذكره, ص10; وكذلك ينظر: شهرزاد صحراوي, المصدر السابق, ص91.

[16] محمد الأخصاصي, الإصلاحات السياسية في المغرب: الحصيلة والمستقبل, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد444 , بيروت, 2016, ص ص22-23.

[17] محمد الأخصاصي، مصدر سبق ذكره, ص28.

من الديمقراطية لم تكن بالإساس هي أحزاب تقوم على الديمقراطية من داخل تنظيمها, بل أن المناداة من أجل الديمقراطية كانت غير متأتيه من قناعات سياسية بل من أرتباطات مصلحية ضد الآخر, الأمر الذي أثر بعدم وجود مفهوم متفق عليه للديمقراطية, ما أدى إلى وجود عائق أمام تنمية فكر سياسي ديمقراطي يعترف فيه كل طرف بالآخر.

الفرع الثاني
الآلية الدستورية لانتقال السلطة الملكية

تعد المملكة المغربية واحدة من الدول العربية التي تأخذ بالنظام الوراثي, وقد بدأت دسترة الوراثة فيها منذ عام1962, وعليه سنبحث في هذا الفرع في آلية توارث العرش كما جاء في الدساتير المغربية المتعاقبة.

ذكر الفصل(43) من الدستور المغربي لعام2011 "أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سناً من ذرية جلالة الملك محمد السادس, ثم إلى إبنه الأكبر سناً وهكذا ما تعاقبوا, ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له ولداً آخر من أبناءه غير الولد الأكبر سناً, فأن لم يكن له ولد ذكر من ذرية الملك , فالمُلك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور, ثم إلى أبنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر"، أي أن العرش ينتقل إلى الولد الذكر على مبدأ البكورة, ثم إلى أكبر الأخوة إن لم يكن للملك ولد من الذكور. والجدير بالذكر أن الدساتير المغربية ذكرت النص نفسه من هذا الفصل إلا أن الفرق بينها كان إسم الذرية, فالدساتير السابقة ذكرت بأن العرش ينتقل في سلالة جلالة الملك الحسن الثاني, بينما دستور2011 ذكر في سلالة محمد السادس, في حين لا فرق بين الأسمين كونهما من السلالة نفسها, والحسن الثاني هو والد الملك محمد السادس[18].

وينتقل العرش إلى الملك حينما يبلغ سن الثامنة عشر من عمره, وإذا لم يبلغ هذا السن فتنتقل صلاحياته وحقوقه الدستورية -ماعدا التي تتعلق بمراجعة الدستور- إلى مجلس الوصايا الذي ينوب عن الملك غير الراشد حتى بلوغه سن الرشد, هذا ما ذكر في الفصل(44) دستور2011, أما الدساتير السابقة فقد إختلفت في تحديد سن الرشد للملك وفي بنية مجلس الوصايا, فسن الرشد حسب دساتير(1962 و1970و1972و2011) هي ثمان عشر سنة, بينما دستوري(1992و1996)ذكرا بأن سن الرشد هو ست عشرة سنة. أما بنية مجلس الوصايا ووظائفه إختلفت أيضاً الدساتير المغربية في تحديدها, فدستور **2011** ذكر في فصله**(44)** بأن مجلس الوصايا يعمل على ممارسة صلاحيات الملك حتى بلوغه سن الرشد, مع بقاءه كهيأة إستشارية مع الملك حتى بلوغه سن الواحد والعشرين من عمره, وتتم رئاسة المجلس من قبل رئيس المحكمة الدستورية مع عضوية كل من رؤساء: الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى القضائي والأمين العام للمجلس العلمي وعشر شخصيات يعينهم الملك.

بينما إختلفت بنية مجلس الوصايا في الدساتير السابقة, فدستور**1962** ذكر في فصله**(21)** بأن مجلس الوصايا يكون برئاسة أقرب الشخصيات للملك نسباً وممن بلغ الواحد والعشرين سنة من عمره, مع عضوية كل من: رئيس المجلس الأعلى القضائي وعمداء ورؤساء الجامعات ورئيس مجلس المستشارين, كما ذكر دستوري**(1970 و1972)** في الفصل**(21)** بأن تكون رئاسة مجلس الوصايا من أقرب الشخصيات للملك نسباً وممن بلغ السن الواحد والعشرين سنة من عمره, مع عضوية كل من: رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى القضائي وسبع شخصيات يعينهم الملك. أما دستوري**(1992 و1996)** فذكرا في الفصل**(21)** بأن تكون بنية مجلس الوصايا برئاسة رئيس مجلس الأعلى القضائي مع عضوية كل من: رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس العلمي الإقليمي لمدينتي:الرباط وسلا, وعشر شخصيات يعينهم الملك[19].

وبالإنتقال إلى الواقع السياسي نرى أنه في ظل الحياة الدستورية لم يحدث إلا إنتقال واحد للعرش, وتمثل ذلك بإعتلاء الملك محمد بن الحسن(محمد السادس)[*] عرش المملكة المغربية في1999/7/23 طبقا

---

[18] ينظر : نص الفصول(20) من دساتير المغرب للأعوام التالية (1962,1970,1972,1992,1996).

[19] ينظر نص الفصول(21) من دساتير المغرب لأعوام(1962,1970,1972,1992,1996).

[*] ولد الملك محمد السادس في يوم1963/6/21 بالرباط, وهو الملك الثالث والعشرون للدولة العلوية الشريفة، التي تولت عرش المملكة المغربية منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي, وتنحدر الأسرة العلوية من السلالة النبوية الشريفة، التي

للفصل(20) من الدستور المغربي لعام1996، والذي كان عمره حينها (36) سنة، وكان إنتقال العرش على أثر وفاة والده الملك الحسن الثاني, وتلقى في اليوم نفسه البيعة بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط, وفي 1999/7/30 أدى رسمياً صلاة الجمعة، وألقى أول خطاب للعرش, وقد إعتمد هذا التاريخ رسمياً للأحتفال بعيد العرش[20]. والملاحظ أن الملك المغربي حسب الدستور يعد أميراً للمؤمنين ورئيساً للدولة, أي يجمع بين يديه السلطة الدينية والسياسية, وإلقاء خطاب العرش والإحتفال السنوي بعيد العرش ماهي إلا مظاهر رمزية للحفاظ على أسس الشرعية التي يتمتع بها الملك كالأعياد والصلوات والإحتفالات.

الفرع الثالث
أسس شرعية السلطة الملكية

إن شرعية السلطة الملكية في المغرب تقوم على عدة عوامل, شكلت بمجملها قوة دعم لسلطة الملك, والذي بدوره ركز عليها قبل وبعد الإستقلال, حتى كان لها الأثر الفاعل في منحه إرادة يستطيع من خلالها بأن يكون حامياً لوحدة الدولة وإستقرار مؤسساتها, وعليه سنبحث في هذه العوامل من خلال ما يأتي:

أولاً: العامل التاريخي:

تتكئ الملكية المغربية المعاصرة على مجموعة من الدعامات التي إحداها العامل التأريخي الذي هو يمثل شرعية واضحة للملوك, إذ أن الملكية المعاصرة في المغرب هي إمتداد للدولة المغربية على مدى(12) قرناً, والذي وضع الأدارسة لبناتها الأولى ثم تواصل حكم المغرب من مختلف الأسر: المرابطين ثم الموحدين ثم المريدين ثم السعديين, وأخيراً العلويين الذين يحكمون حالياً الدولة المغربية[21]. وما يهمنا الأسرة العلوية التي تحكم المغرب حالياً, إذ مثّلت وفاة آخر سلطان من الأسرة السعدية المنصور السعدي تنازع خلفائه على الحكم بين عامي(1603-1627م), مما أدى إلى إفساح المجال لظهور صوت الزعامات القبلية التي أرادت حفظ الإسقرار وضبط الأمن نتيجة الصراع الذي يدور بين الأسرة السعدية على الحكم, فقام شيوخ القبائل بمبايعة الحسنيين, فبايعوا المولى علي الشريف في(1631م) ثم كرروا البيعة(1638م), والمولى الشريف علي هو جد الأسرة العلوية التي تحكم المغرب حالياً, وهكذا مثل عام(1660 م) أول إنتقال للعرش في أسرة المولى علي الشريف نتيجة حسن سلوكهم في إدارة البلاد وتطورها حتى أصبحوا الممثلين الشرعيين للحكم وأستمروا حتى وقتنا الحاضر[22].

وهنا نرى أن العامل التاريخي له أثر كبير في دعم شرعية الملوك المغاربة دون غيرهم, فمنذ القرن السابع عشر ميلادي وحتى الآن تحكم المغرب بهذه الأسرة العلوية, والذي مثل عرفاً إجتماعياً بأن يكون السلطان أو الملك من الأشراف العلويين.

ثانياً: العامل الديني:

يمثل هذا العامل أبرز العوامل الداعمة لسلطة الملك, إذ أن المؤسسة الملكية في دولة المغرب تستمد شرعيتها من العامل الديني المتمثل بالخلافة الإسلامية, فالملك المغربي يعد الراعي للأمة وسبط الرسول الأكرم محمد(ص), ويستمد مشروعيته من الله تعالى ونبيه الكريم بصورة مباشرة, ويأتي في المرتبة الثالثة

ينتهي نسبها إلى الرسول الأعظم سيدنا محمد(ص), وكانت قد استقرت بمدينة سجلماسة، بمنطقة تافيلالت جنوب المغرب .وللمزيد من التفصيل ينظر: السيرة الذاتية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس, الموقع الرسمي للبوابة الوطنية المغربية: .www.maroc.ma/ar/content

[20] Cathrerine graciet and Eric Laurent,Le Roi Predateur,editions Du Seuil,2012, p:17.

[21] عبد العزيز غوردو, إمارة المؤمنين: التاريخ السياسي والثقافة الدستورية, دار الناشري للنشر والتوزيع, 2016, ص50.

[22] عبد الجليل مزعل, الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى1961, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة المستنصرية-كلية التربية-قسم التاريخ الحديث, 2003, ص11-12.

بعدهما, مستنداً في ذلك على آية الطاعة(*) التي تمثل محورية سلطة الملك في الفقه الخليفي, وبواسطتها ضمن الملوك عقد العرش وتوثيق الطاعة لهم, فالمؤسسة الملكية تتخذ من هذا العامل الجانب الروحي لشرعية الملك, ولا ينفك الملوك المغاربة عن التركيز على الصلة التي تربطهم بالنبي الأكرم محمد(ص), والملك في الفقه الخليفي يعد غير مسؤول أمام رعاياه, وإنما يكون مسؤولاً أمام الله تعالى مباشرةً, وما على الرعايا إلا تقديم الطاعة والخضوع له[23].

والملك يعد أميراً للمؤمنين كما وصفته الدساتير المغربية المتعاقبة, وله سلطة فوق جميع السلطات في الدولة, فالحسن بن محمد الخامس(الحسن الثاني) وصف أن عبارة "الفصل بين السلطات" تعني الفصل بين الحكومة والبرلمان, أما سلطة الملك فهي أعلى من هذه السلطات, وهذا ما يوحي بوجود سلطتين: الأولى عليا تتمثل بسلطة الملك الدينية التي تكرس قانون الخلافة الإسلامية, وعلاقة الملك بالأمة لا تحتاج إلى وسطاء لأن السلطة الدينية بمقتضياتها وشروطها تعد فوق الطبيعة البشرية لذا تحرم مراجعتها, أما السلطة الثانية فهي سلطة دنيا تتمثل بالمؤسسات الدستورية[24]. بل حتى من الناحية الدستورية يعد الملك غير مسؤولاً وهو فوق السلطات، ولم يرد نص في الدستور يذكر طرق محاسبة الملك على قراراته.

وقد شهد الواقع السياسي والأجتماعي بأن المجتمع المغربي في مرحلة ما قبل الحماية1912م كان يميز بين السلطة السياسية والدينية للملك, فكانوا يعترفون له بالدينية دون الإعتراف بالسياسية في بعض المرات, وهذا ما دفع أغلب السلاطين إلى إستخدام القوة من أجل فرض سيطرتهم على المعاندين الرافضين الطاعة السياسية للملك وغير المسددين الضرائب. وفي أواخر مرحلة الحماية شهدت المغرب تحولاً في هذا المجال وأصبح المجتمع ينظر إلى الملك بنظرة المنقذ, فألتفت حوله مختلف الفئات الإجتماعية والسياسية من أجل التحرر من الحماية الفرنسية, وتم تأكيد ذلك في الدساتير في مرحلة الأستقلال حتى وقتنا الحاضر, وصار الملك ذا سلطتين: دينية كانت موجودة قبل الحماية, وسياسية ترسخت في الدستور بعد الإستقلال[25]. وهذا التأصيل الديني للملكية يضع الملك خارج المسلسل الإستفتائي المؤسس ويمنحه سمة الفوقية التي تضعه فوق الدستور, وهذه الفوقية كانت وراء إنهاء الملك لدستور1962 الذي وضعه بيديه, وبما لديه من سلطات في الدستور تعطيه صلاحية إيقاف الدستور أو إعلان حالات الأستثناء والحصار وإشهار الحرب دون الرجوع إلى ممثلي الشعب فيها[26]. وهنا نلاحظ أن الملك لديه سلطة دينية تعد أسمى من السلطة السياسية, وكما أن السلطة الدينية يكون الملك فيها منفذاً لكلام الله ورسوله, وهذه الأخيرة قد أثرت في السلطة السياسية التي كرسها الملك في الدساتير, فأصبح غير مسؤول في هاتين السلطتين.

ثالثاً: العامل الرمزي:

تمثل الإحتفالات التي هي أحد التقاليد السياسية العامة؛ عاملاً داعماً لأسس شرعية النظام الملكي, إذ تعمل الخصوصية السوسيولوجية(الإجتماعية) على إختزال أبعاد رمزية وإجتماعية ونفسية عدة, وهذا الذي يتناسب مع الظاهرة السياسية. فالأحتفالات تخلق تصوراً يولد شعوراً عاماً بالتواصل والتحاور, وهذا يرفع الحاجز النفسي الفاصل بين الحاكم والمحكوم, كما تؤثر الأحتفالات في أذهان الأفراد وتضمن تعبئتهم وإشراكهم في نوع من الطقوس الجماعية التي تمثل عاملاً سانداً لمقولات رسمية في السلطة, والتي تشهد إحتفالات عدة: دينية وسياسية, تتمثل بأعياد الفطر والأضحى والمولد النبوي الشريف, فضلاً عن الأعياد الوطنية كعيد العرش الذي ترافقه بهرجة طقوس البيعة, وعيد الإستقلال وأعياد أخرى[27].

يتضح مما تقدم أن الوراثة في المملكة المغربية قد إنتقلت من الآباء إلى الأبناء-بعد الحماية1912- وأقتصرت على الذكور, مستندةً على المبرر الديني, كما إتسمت بعدم التنافس أو الصراع على العرش نتيجة

(*) الآية الكريمة ((أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم)), القرآن الكريم, سورة النساء: آية(59).

(23) سمير هلال, المقدس والديمقراطية: المشروعية الدينية للملكية في أفق التحول الديمقراطي-حالة المغرب وتايلاند, سلسلة دراسات: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر, 2014, ص ص3-6.

(24) عبدالعزيز غوردو, مصدر سبق ذكره, ص49.

(25) جون واتربوري, أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية, ترجمة: عبدالغني أبوالعزم وعبدالأحد السبتي وعبداللطيف الفلق, مؤسسة الغني للنشر, الرباط, ط3, 2013, ص208.

(26) هند عروب, مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي, منشورات دار الأمان, الرباط, 2007, ص207.

(27) المصدر نفسه, ص ص231-233; وكذلك ينظر: عبد الإله سطي, المقدس والإسلام السياسي: دراسة في التوظيف السياسي لنظام البيعة في المغرب, مجلة إضافات, مركز دراسات الوحدة العربية, 2012-2013, العددان(20-21), بيروت, , ص81.

دسترتها, لكن قبل الحماية كانت الوراثة متنافسة من خلال سقوط أسرة ما وإعتلاء الأخرى سدة الحكم, ومنذ وصول محمد الخامس بن يوسف إلى الحكم صارت الوراثة تشهد نوعاً من الإستقرار, ومن بعده شهدت أكثر إستقرار نتيجة الدسترة لعام1962م, وهكذا أخذت تترسخ شيئاً فشيئاً حتى أصبحت المؤسسة الملكية محور النظام السياسي وضامنة الإستقرار في مؤسساته.

المطلب الثاني
النظام الحزبي

يعرف النظام الحزبي بأنه النظام الفرعي للنظام السياسي، الذي يحدد طبيعة التفاعلات بين الأحزاب، والعلاقة بين الأحزاب المشاركة والمعارضة للسلطة، ومستوى التحالفات بين الاحزاب المتواجدة على الساحة السياسية. لذا فهو يشير إلى: عدد الأحزاب الناشطة في الساحة السياسية، وتوزيع القوى السياسية ودرجة إستقرارها، والعلاقة بين الأحزاب المشاركة والمعارضة. وهذا ما سنبحثه في الدول المقارنة الثلاث، وذلك يتمثل بما يأتي:

أولاً: التعددية الحزبية في المغرب:

تعد المملكة المغربية واحدة من الدول التي دعت إلى التعددية الحزبية وضمنتها في دساتيرها, إذ أكدت الدساتير المغربية للأعوام(1962, 1970, 1972, 1992) بشكل صريح في الفصل(3) بأن نظام الحزب الواحد غير مشروع, لكن هذه التعددية بقيت مشروطة بعدة قيود, منها لا يمكن أن يقوم الحزب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي, كما لا يجوز أن يكون الحزب فرعاً لحزب آخر قائم, وأن يختلف عن الاحزاب القائمة من حيث الأهداف والبرامج, كما لا يجوز قيام حزب معارض للنظام الملكي, بل يفترض أن تكون معارضة الأحزاب لسياسات الحكومة فقط[28]. وعند ملاحظة الخارطة الحزبية نجد أن المغرب تتخذ العديد من الأحزاب السياسية تختلف في ما بينها من حيث برامجها وأهدافها وبنيتها، إذ توجد هناك أحزاب الكتلة الوطنية التي تتمثل بـ(حزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي)، وأحزاب إسلامية التي تتمثل بـ(حزب العدالة والتنمية، وحزب البديل الحضاري، وحزب النهضة والفضيلة)، وأحزاب الوفاق التي تتمثل بـ(الحركة الشعبية، والاتحاد الدستوري، والحزب الوطني الديمقراطي المغربي، والحركة الديمقراطية الاجتماعية) ، وأحزاب اليسار التي تتمثل بـ(حزب اليسار الأخضر، وحزب النهج الديمقراطي، وحزب الطليعة الديمقراطي والاجتماعي، وجبهة القوى الديمقراطية) ، وأحزاب الوسط التي تتمثل بـ(حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الحركة الوطنية الشعبية)[29]. وإن هذا التنوع الحزبي مع وجود تنافس بين الأحزاب المغربية من خلال الإنتخابات الدورية يسمح بتحقيق التداول السلمي على السلطة، من دون إحتكار السلطة من قبل فئة أو جهة أو طائفة إجتماعية معينة.

والظاهرة الحزبية في المملكة المغربية تعد حديثة الولادة بدأت في بدايات الثلاثينات من القرن العشرين, خاضت خلال تلك الفترة دوراً كبيراً في نيل الأستقلال للبلاد, وخصوصاً في مرحلة الكفاح السياسي المتمثل بالحركات الوطنية, وقد تميزت الأحزاب المغربية خلال مسيرتها السياسية بعدة مسارات: بدأت في مواجهة

---

[28] نغم محمد صالح, التعددية في دول المغرب العربي, مجلة الدراسات الدولية-جامعة بغداد, العدد37, 2008, ص153.

[29] علي الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص318.

الإستعمار الفرنسي والأسباني وتمثل ذلك في الكفاح الإصلاحي لكتلة العمل الوطني1934م, وحزب الأستقلال 1944م, لتأتي مرحلة مابعد الأستقلال وتشكل مرحلة صراع بين النخب السياسية والمؤسسة الملكية الممسكة بالسلطة[30]. والسبب الرئيسي وراء الصراع مابين الملك وحزب الأستقلال كان نتيجة لرؤية الحزب بأنه قائد الحملة الوطنية لأستقلال البلاد, وهو من عليه فرض رؤاه على طبيعة النظام السياسي, إلا أن الملك محمد الخامس كان يرى عكس ذلك, ولكي يضمن التميز لسلطته على النظام السياسي الذي يؤمن به دعى إلى التعددية الحزبية وليس الواحدية, وكل ذلك لمواجهة مطامع حزب الإستقلال الذي يريد الإستئثار بمناصب حكومية مهمة ويفرض رؤيته على طبيعة النظام السياسي وشكله, وما يؤكد رغبة الملك في الهيمنة على القرار السياسي في النظام هو لجوئه إلى تشكيل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستوري في التجربة البرلمانية الأولى1963, والتي ضمت حزب الحركة الشعبية, وحزب الأحرار المستقلين, وحزب الدستور الديمقراطي, وبعض الشخصيات المستقلة, وهذه الجبهة شكلت لمساندة المؤسسة الملكية والحكومة بوجه حزب الإستقلال المعارض الذي بات يهدد مصالح السلطة الملكية[31].

والملك الحسن الثاني لكي يدعم سلطتة مقابل إضعاف الأحزاب المعارضة؛ لجأ إلى دعم الأحزاب المسانده له, والتي تمثل الأغلبية, كما فرض قيود على معارضية من خلال إقرار دستور1970 الذي جعل من البرلمان مجلس واحداً بعدما كان يتكون من مجلسين في دستور1962, والمجلس الجديد خصصت نسبة ثلث من المقاعد للأعضاء المنتخبين بصورة مباشرة, وثلثين من المقاعد للإنتخاب غير المباشر, ويبدو واضحاً بأن لجوء الملك لهذه الوسيلة هو للتخلص من نفوذ الأحزاب داخل البرلمان, فضلاً عن عدم سيطرة حزب واحد على الأغلبية البرلمانية التي تحول دون تنفيذ الحكومة-المشكلة من قبل الملك- لسياساتها[32].

وبقيت الأحزاب السياسية ما بين أغلبية مساندة للمؤسسة الملكية, وأقلية معارضة للنظام حتى إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة, وتطبيق سياسة التفاهم والتعاون الدولي, الأمر الذي فتح الباب أمام النظم السياسية بأعادة حساباتها الداخلية وإعطاء المزيد من الديمقراطية, وكانت المساعدات الإقتصادية الخارجية من أهم هذه العوامل التي شكلت ضغطاً على الملك ودفعته إلى الحوار مع المعارضة بشكل أكبر وبمصداقية, وإتضح ذلك من خلال مشاركة المعارضة في السلطة بشكل فاعل نتيجة إتفاقها وإيمانها بثوابت النظام السياسي وإعترافها بالشرعية التاريخية والدينية والدستورية للملك, بالمقابل إتفق الأخير مع المعارضة بالمشاركة من خلال التعاقب على السلطة وضمان حقوقها[33]. الأمر الذي إتفقت فيه المعارضة و داعمي المؤسسة الملكية على دستور1996.

والجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية في المغرب كانت تعمل منذ 1958 حسب الظهير رقم(15) ولم يشرع قانون للأحزاب حتى عام2006, إذ صدر الظهير رقم(1,06,18) في2006/11/14 الخاص بتنفيذ قانون الأحزاب رقم(46,04), وفيما بعد صدر الظهير الشريفي رقم(1,11,166) في 2011/10/22 بشأن تنفيذ قانون الأحزاب السياسية في المغرب رقم(29,11), والسبب الرئيسي في عدم تشريع قانون للأحزاب هو الصراع بين القصر الملكي وأحزاب الحركة الوطنية خلال مرحلة ماقبل عام2006, أما مرحلة مابعد 2006 بشكل عام يلاحظ تحول ولاء هذه الاحزاب نحو القصر الملكي, مع إفتقارها إلى برنامج سياسي واضح, وهذا يتأكد من خلال كثرة الإنشقاقات داخل الأحزاب وبتأثير من القصر الملكي لتحقيق نوع من التوازن, ماجعلها أحزاباً ضعيفة غير قادرة على مواجهة القصر الملكي القوي[34].

وقد عرف الحزب السياسي في قانون الأحزاب المغربي لعام2011 بأنه تنظيم سياسي دائم يتمتع بشخصية إعتبارية, يؤسس طبقاً للقانون وبمقتضى أشخاص ذاتيين, يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية. ووظيفة الحزب حسبما ذكر الفصل(7)من الدستور المغربي لعام2011 العمل على تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي, وتعزيز إنخراطهم في الحياة الوطنية, ويساهم في التعبير عن إرادة الناخبين ويشارك في ممارسة

---

[30] إدريس جنداري, التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات, معهد الدوحة-قطر, 2012, ص ص8-12.

[31] محمود صالح الكروي, التجربة البرلمانية في المغرب(1997-1963), دار الكتب والوثائق, بغداد, 2010, ص120.

[32] المصدر نفسه, ص 130; وكذلك ينظر: رقية المصدق, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, دار توبقال للنشر, الدار البيضاء, 1986, ص59.

[33] نغم محمد صالح, مصدر سبق ذكره, ص152.

[34] المصدر نفسه, ص154.

السلطة على أساس التعددية والتناوب على السلطة بالوسائل الديمقراطية[35]. ويشترط في الحزب السياسي أن يضم 300 عضو موزعين على ثلثي عدد جهات المملكة, وإذا ما أُريد حل حزباً سياسياً فأن المحكمة الإدارية في الرباط ستنظر بهذا الشأن في طلب مقدم لها من وزارة الداخلية فيما إذا كان الحزب يقوم بممارسات مسلحة أو يمس الدين الأسلامي أو النظام الملكي. وتحظى الأحزاب المغربية بدعم مالي يتناسب مع عدد الأصوات والمقاعد التي تحصل عليها في الانتخابات[36]. وحالياً يوجد في المغرب حتى سنة 2014 في لائحة الأحزاب السياسية المغربية 35 حزباً سياسياً, من أبرزها حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة بقيادة أمينه العام عبدالأله بنكيران[*], وحزب الأستقلال بقيادة أمينه العام حميد شباط[**], وآخرها حزب الديمقراطيين الجدد المتأسس عام 2014 بقيادة أمينه العام محمد ضريف.

يتضح مما تقدم, أنه بالرغم من التعددية الحزبية إلا أنه لم يسيطر أي حزب على الأغلبية المطلقة نتيجة عدم إتفاق دائم بين الأحزاب, ما أتاح الفرصة للملك في التمتع بدور كبير يساعده على مواجهة البرلمان, كما أن الملك غالباً ما كان يرى في الأحزاب تهديد لسلطته, وكلما أصبحت قوية قادرة على حصد الأغلبية البرلمانية كلما شكلت خطراً على السلطة الملكية, وعليه أكد الملك من خلال ممارساته على تحجيم دور الأحزاب وجعل قدرتها تنحصر داخل البرلمان, مع التأكيد على إظهار الإحترام والتقديس لسلطته وعدها فوق السلطات جميعاً, وتأكد ذلك من خلال إعطاء صفة أمير المؤمنين للملك, الأمر الذي جعله يؤّل بعض أحكام الدستور إذا ما أراد التعامل مع حزب سياسي أو أي تنظيم يهدد السلطة الملكية ولا يقدم لها السمو السياسي والديني, وحدث هذا حينما لجأ الملك الحسن الثاني في عام1981 ألى وضع النواب المعارضين المنسحبين من مجلس النواب تحت الإقامة الجبرية, وعدهم خارجين عن الساحة القانونية التي تعبر عن الإرادة الشعبية المغربية التي إنتخبتهم, الأمر الذي جعلهم يعدلون عن قرار الإنسحاب.

---

[35] ينظر نص المادة(2) من القانون التنظيمي رقم(29,11) المتعلق بالأحزاب السياسية, المنشور في الجريدة الرسمية للمملكة المغربية, العدد5989, 2011/10/24.

[36] ينظر نص المواد(23,21,5) من قانون الأحزاب السياسية المغربي لعام2011.

[*] حزب العدالة والتنمية: حزب إسلامي تأسس في1967 بأسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية, وتحول أسمه في1998 إلى حزب العدالة والتنمية, يرتكز على الثوابت الوطنية التي تتمثل: بالأسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية. للمزيد من التفصيل ينظر: الموقع الرسمي لحزب العدالة التنمية: www.pjd.ma.

[**] حزب الأستقلال: أحد أهم الأحزاب السياسية المغربية, تأسس في1944 من قبل رموز بارزة في الحركة الوطنية المغربية, تحول الحزب من المعارضة إلى المشاركة في السلطة بقيادة علال الفاسي خصوصاً بعد الإنتخابات البرلمانية 1977, يدعم الديمقراطية وضمان الحريات العامة, ويناهض كل أشكال الاستعمار, ويعمل على توحيد الحركة الوطنية. وللمزيد من التفصيل حول الأحزاب السياسية المغربية المسجلة في اللائحة المغربية ينظر:لائحة الأحزاب السياسية, الموقع الرسمي للبوابة الوطنية المغربية:

www.maroc.ma/ar/content

مؤسسات المجتمع المدني(جماعات المصالح)[*]

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دور أساسي وفاعل في الدفاع عن مصالح مختلف الفئات الإجتماعية العامة والقطاع الخاص، وكان لها الدور في الدفع نحو خروج مظاهرات شعبية وقطاعية واسعة أثرت في بلورة دستور جديد أو تعديلات عليه في هذه الدول المقارنة.

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني في المغرب:

تعد مؤسسات المجتمع المدني أوجماعات المصالح إحدى أهم المؤسسات شبه الرسمية في النظام السياسي من خلال الأدوار التي تقوم بها ما جعل البعض يعدها سلطة خامسة, وقد بدأ ظهور هذه المؤسسات أوالجماعات في الدولة المغربية في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، حينما بدأ البحث عن أسلوب جديد للدفاع عن المقومات الوطنية بشكل منظم، فتأسست بالرباط سنة1926 جمعية الرابطة المغربية، وإتخذت إسماً مستعاراً هو أنصار الحقيقة، وعملت هذه الجمعية على نشر التعليم، ومناهضة الخرافات، ومقاومة الإستعمار، وكانت من الروافد الأولى للحركة الوطنية الإستقلالية, وفي شمال المغرب بمجرد موافقة سلطات الحماية الإسبانية على مطلب الوطنيين بإصدار الظهير المتعلق بحرية الإجتماع وتأسيس الجمعيات في 1931/9/23، تم تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية بتطوان, وتأسيس جمعية الطالب المغربية بتطوان في 1932/3/23، وتوالى بعد ذلك تأسيس الجمعيات في شتى المدن المغربية، والتي شكلت في كثير من الأحيان ذراعا للحركة الوطنية في نضالها ضد الإستعمار, ومع بداية الإستقلال صدر قانون الحريات العامة في 15 نوفمبر1958م، وساد حماس وطني للمشاركة في بناء المغرب المستقل، ما أدى ذلك إلى إنشاء العديد من الجمعيات، كما أدى التنافس بين الأحزاب الوطنية إلى تكوين عدة جمعيات قريبة منها، أو موازية لها، كالشبيبة الإستقلالية، وبناة الاستقلال، وفتيات الإنبعاث[37]. وبشكل عام إذا ما أردنا وصف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة السياسية بعد الإستقلال؛ فأننا سنختصرها في ثلاث مراحل[38]:

1-مرحلة المواجهة: بدأت من السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات من القرن العشرين, وتميزت بطابع الأصطدام المباشر تبعاً لعلاقة هذه المؤسسات مع الأحزاب المعارضة وخاصة اليسارية.

2-مرحلة المنافسة: إمتدت من أواسط الثمانينيات إلى التسعينات من القرن العشرين, إذ بدأت السلطة تهتم بالمؤسسات شبه الرسمية, حينما عمدت إلى خلق جمعيات ترفع نفس شعارات الجمعيات المستقلة, مثل جمعية أبن رقراق وجمعية الأسماعلية, وغطت هذه الجمعيات المستحدثة التابعة للسلطة بنشطاتها كافة البلاد.

---

[*] يُعرف المجتمع المدني بأنه تلك المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملئ الفضاء الإجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة, والذي يقوم على أساس رابطة إختيارية يدخلها الأفراد طواعية, والذي يتطلب قيامه نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل إستقلاله. والمجتمع المدني يضم تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية وإتحادات رجال الأعمال وإتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها, وتقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي، في حين تتشكل منظمات أخرى من أجل دافع عام، كأن يكون الدفاع عن الفقراء والمهمشين. والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، و هذه الجماعات ما هي إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه نظام قانوني ينظم الحقوق وممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. وللمزيد من التفصيل ينظر: بياضي محيي الدين, المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة محمد خيضر-كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2012, ص109;وكذلك ينظر: هويدا عدلي, فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة الإنفاق للخدمات الإجتماعية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2005, ص ص2-3.

[37] فاطمة الزهراء هيرات, المجتمع المدني في دول المغرب العربي:مهام فرص تحديات مابعد الربيع الديمقراطي, مركز آفاق للدراسات والبحوث, آخر تحديث:2014/2/4, على الموقع الأنترنت:www.aafaqcenter.com

[38] بوحينة قوي, الجمعيات في المغرب وتونس: قراءة في الواقع والتطلعات, ج2, مركز الجزيرة للدراسات, آخر تحديث: 2014/4/6, ص3, متوفر على موقع الأنترنت: www.aljazzera.net

3-مرحلة الاحتواء: مع بداية التسعينيات من القرن العشرين تغيرت إستراتيجية السلطة تجاه مؤسسات المجتمع المدني بعد أن عجزت عن منافستها بشكل واضح, وإتجهت إلى إحتوائها وإشراكها في البرامج الحكومية.

والجدير بالذكر إن إهتمام السلطة بمؤسسات المجتمع المدني وأحتوائها جاء كردة فعل وليس إستجابة فعليه أو خيار إستراتيجي لدور هذه المؤسسات في النظام السياسي, وكان الفعل عبارة عن طبيعة دينامية إجتماعية مطلبية حقوقية محلية ودولية, بدأت منذ إستجابة الحكومة لتشكيل المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان1990, وتقديم مذكرة الكتلة حول التعديل الدستوري لعام1992, ودسترة حقوق الإنسان في دساتير1992 و1996, وتعديل مدونة الأسرة[39]. وآخرها تعديلات دستور2011, الذي فيه تم دسترة المجتمع المدني، وإستحداث وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في حكومة السيد عبد الإله بنكيران 2012, بعدما كان لظهور حركة 20 فبراير أثر في الإصلاحات, والتي عُدّت فاعلاً أساسياً ساهم في تسريع وتيرة الإصلاحات وإطلاق حركية مجتمعية ودينامية سياسية، أفضت إلى تجاوب النظام الحاكم والدعوة إلى إصلاحات قوية، من خلال تشكيل لجنة لمراجعة الدستور توجت بأستفتاء دستوري أقر مكتسبات جديدة فتحت الباب لإشراك المجتمع المدني في صياغة الوثيقة الدستورية وبالتالي المساهمة في وضع السياسات والمخططات ثم تنفيذها، ووضعت حداً لأهم القضايا الخلافية بين السلطة من جهة والمعارضة والجمعيات غير الحكومية من جهة أخرى[40].

وجاء في دستور 2011، عدة أحكام تركز على مبدأ الديمقراطية التشاركية والتأسيس لمقاربة شاملة ومندمجة للحقوق المرتبطة بالمجتمع المدني والجمعيات كما متعارف عليه عالميا، وتجلى ذلك في الفصول 1 و6 و12 و13 و14 و15 و33 و37 و139 ثم 170 من دستور, وتفعيلاً لمقتضيات هذه الأحكام الدستورية، وبناء على مبادرة حكومية، إنطلق الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة من خلال تنصيب لجنة وطنية مستقلة لإدارته في 13 مارس 2013, والتي شكلت مختلف فعاليات هذا الحوار، حضور ومشاركة ما يناهز (000,10) جمعية، حول النقاش في أنجح السبل لإقرار إصلاح شامل الحياة الجمعوية[41].

ومن نتائج هذه اللجنة ذُكر بأن للجمعيات والمنظمات غير الحكومية حقوق: كحق التقاضي والإكتساب والملكية والتصرف في مواردها وممتلكاتها, وحق الإستفادة من الدعم العمومي لتقوية قدراتها المؤسساتية ومواردها البشرية والإدارية, والحق في تلقي تمويلات لأنشطتها ومبادراتها وبرامجها من السلطات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمنظمات والهيآت الأجنبية, وحق المشاركة الفاعلة في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطنين من خلال حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي, وحق تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع طبقا للقوانين, وحق التشاور والمشاركة وطنيا وجهويا

---

[39] عصام العدوني, المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق, مجلة إضافات(المجلة العربية لعلم الإجتماع), مركز دراسات الوحدة العربية, العدد الخامس, بيروت, 2009, ص157.

[40] وللمزيد حول حركة 20 فبراير ينظر: أحمد الساري وأسماء فلحي وآخرون, جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الإفتراضي إلى الثورة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2013, ص168; وكذلك ينظر: فاطمة الزهراء هيرات, مصدر سبق ذكره.

[41] للمزيد ينظر: اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة: الأرضية القانونية للحياة الجمعوية, على الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني, آخر تحديث2016/6/27: www.mcrp.gov.ma/FormSC/DefaultSC.aspx

ومحليا في إعداد قرارات ومشاريع وبرامج تهم الشأن العام لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية والمساهمة في تنفيذها وفي تقييمها, وحقوق أخرى[42].

وإحدى أبرز الفعاليات التي نظمتها هذه الجماعات خلال العقدين الأخيرين ظهور مجموعات نسائية تطالب بالمساواة بين الجنسين-الذكور والأناث, وتمثل ذلك بمسيرات حاشدة ضمت حوالي(500,000) متظاهر, وبتحالف حوالي(200) جمعية, دامت هذه المطالبات من عام1999 وحتى 2004م طالبوا بأصلاح قانون الأسرة, وبأستجابة من الملك تم تشكيل لجنة في عام2001م ضمت خبراء قانونيين ومفكرين إسلاميين لطرح توصيات تعديل قانون الأسرة, وتمت الموافقة على تعديلات قانون الأسرة الجديد في 2004م, أذ يسمح هذا القانون الجديد للمرأة بأن تكون وصية على نفسها قانونياً ولا يلزمها قرار من أنسابها من الذكور فيما يتعلق بالزواج والتعليم, كما رُفع سن الزواج إلى 18 سنة[43].

يتضح ما تقدم أن مؤسسات المجتمع المدني كانت قائمة في ثلاثينيات القرن العشرين حينما كانت المغرب تحت الحماية الفرنسية-الأسبانية, لكن برز وجودها وعددها وتأثيرها في مرحلة مابعد الإستقلال, وبالرغم مما تعرضت له من مضايقات ومنافسة من قبل المؤسسة الملكية إلا أنها بقيت في حيادها ولم تتراجع حتى إضطر الملك الرضوخ للمطالب الديمقراطية التي طالبت بها, وتمثل ذلك في عدة مناسبات أبرزها التحول الديمقراطي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر, وتفاعل حركة 20فبراير التي من أبرز نتاجاتها صدور دستور2011, وعليه أصبح من اللازم على الملك وصناع القرار أن يأخذوا بعين الأعتبار مصالح هذه الجماعات قبل إصدار القرارات, وبالأخص الملك إذا ما أراد كسب تأييد الرأي العام وتهدئة الأوضاع

---

[42] اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة: الأرضية القانونية للحياة الجمعوية, مصدر سبق ذكره.

[43] ميرفت رشماوي وتيم موريس, نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي, مركز التدريب والبحوث الخاصة بالمنظمات غير الحكومية العالمية(intrac), جامعة أوكسفورد, المملكة المتحدة البريطانية, 2007, ص ص23-24.